

## نظام الجملة العربيّة في منظور تَمَام حَسَّان بين التَّجديد والتَّقليد

أ. محمد يزيد سالم  
جامعة بسكرة – الجزائر

## ملخّص :

نسعى من خلال هذه الدِّراسة إلى تسليط الضّوء على التّفكير النّحوي عند أحد أعلام الدّرس اللّغوي العربي الحديث ممثلا في " تَمَام حَسَّان " محاولين استظهار فكره النّحوي فيما يخص نظام الجملة العربيّة، فقد قدّم تقويما للتّراث النّحوي العربي قائما على معايير ثابتة، واستطاع أن يقدم قراءات مستوعبة للنحو العربي، قد تساهم في دفع عجلة النحو العربي إلى آفاق أرحب .  
كلمات مفتاحية: التفكير؛ النحو؛ التجديد؛ التقليد؛ الجملة؛ نظام .

## : Abstract

We seek through this study to stop the light on the grammatical thinking of one famous modern Arabic linguistic represented in Tamam Hassan, trying to demonstrate his grammatical way of thinking in relation to the Arabic sentence system. He provided evaluation of the Arabic grammatical heritage based on fixed moreover, he presented comprehensible readings To the Arab world ,that may contribute to pushing the Arab grammar to a wider perspective.

**Key words :** thought, grammar, Renewal, tradition, sentence, system.

## تمهيد :

يَتَسَمَّ العصر الحديث بتلاقح الأفكار، وتبادل الخبرات في الميادين كافة، ومنها الدِّراسات اللِّسانية التي تسعى إلى التّطور وإيجاد أحدث النّظريات في البحث اللّغوي، لتكون اللّغة مسايرة لحركة التّطور السّريع، ومعبّرة عن الأعراض المختلفة، وقد شهد الدّرس اللّغوي محاولات جادة للتّطور في ضوء التّغيّر الشّامل الذي تشهده الحياة، ونتيجة لتبادل الآراء والخبرات، فقد أعطى الدرس اللغوي العربي للغربيين كثيرا من الأسس التي أقاموا عليها نظرياتهم الحديثة نظرا لما بلغه الدرس العربي من التطور والنضج خلال قرون طويلة من البحث، كما استقى كثير من المجددين العرب آراءهم من المناهج الغربية الحديثة، لذا تغدو مناقشة الآراء التي تطمح إلى إيجاد حلول لمشكلات لغوية مساهمة ببناء في عملية التّطور الفكري في الدِّراسات اللّغويّة .

ويعد " تَمَام حَسَّان " من الرّواد الذين خبروا التراث وحاولوا تجديده من خلال قراءة النّحو من منظور علم اللغة الحديث وذلك لتتلمذه على يد علماء اللّغة الغربيين فتأثر بهم وبنظرياتهم .

و" تَمَام حَسَّان" من أوائل الدَّارسين الذين دعوا إلى إعادة وصف اللغة العربية أيضا، وقد أعطى أهمية كبرى للمعنى والإعراب وفي بحوثه مستخدما ترتيبا جديدا للموضوعات النَّحويَّة فضلا عن إعادة تقسيمه للكلم العربي .

وقد أصبح من المتعارف عليه في الدِّراسات الحديثة أن تُتخذ الجملة منطلقا لكل دراسة نحوِّيَّة تروم وصف اللغة وتقعيدها ، وتجعل من أهم أهدافها وصف بنيتها المجرَّدة ، وما يتخرَّج على هذه البنية من أنماط، وما يرتبط بكل نمط من مقاصد ودلالات وضوابط تتحكم في الأبنية المكوِّنة ووظائفها.

ويرى " تَمَام حَسَّان " أنَّ عمل النَّحاة لم يتَّصل بمعنى الجملة ووظائفها الدِّلاليَّة يقول : « والمعروف أنَّ هذا الجانب التَّحليلي من دراسة النَّحو لا يمسُّ معنى الجملة في عمومها لا من النَّاحية الوظيفيَّة العامَّة كالإثبات والتَّنفي ، والشَّرط والتَّأكيد والاستفهام والتَّمني ...إلخ ، ولا من ناحية الدِّلالة الاجتماعيَّة التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى ، وإن كانت تمسُّ ناحية من نواحي التَّرباط بين أجزاء الجملة بروابط مبنويَّة أو معنويَّة ذكرها فرادى ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل ...»<sup>(1)</sup>

ويذهب " تَمَام حَسَّان" إلى اعتبار الجملة هي وحدة الكلام وأنَّ: «المقصود بالنمط التركيبي بناء الجملة. لقد سمينا صورة الكلمة "بنية" وكان يمكن أن نسمي صورة الجملة بنية أو بناء ولكننا أثرنا أن نبتعد عن مادة الباء والنون والياء دفعا للبس . و من هنا جاء مصطلح " النمط التركيبي " ليدل على بناء الجملة من ركنيها وما عسى أن يكون ضروريا لعنصر الإفادة فيها . لقد اشتهر عن النَّحاة أنَّ الجملة العربية مكوِّنة من ركنين هما اسمان أو اسم وفعل ، وقد يدخل في تكوينها الحرف ليربط بين أحد الركنين وما قد يرتبط به من تكملة، وأوَّل ما نلاحظه على هذا القول أنَّ ثمة جملا عربيَّة لا يتضح تركيبها من ركنين إلَّا على تأويلات بعيدة كجملة القسم نحو: " والله " والنداء نحو" يا زيد"، وبعض صور الدُّعاء نحو" غفرانك " ومثلها كل مصدر(نصب بواجب الحذف كما يقولون) وبعض أسماء الأفعال والأصوات نحو: صهٍ وأوّه ، أمَّا ماعدا ذلك من أنماط الجمل فتقوم بنيته على الركنين وإن استتر أحدهما أو حذف بدليل. والجملة بعد ذلك لا يتضح من تركيبها النَّحوي إلَّا أنَّها اسميَّة أو فعليَّة، أمَّا ما وراء ذلك فهو معلق بقرائن مختلفة تتراوح ما بين الأداة والإعراب والرِّبط والرُّتبة والتَّضام ثم السِّياق»<sup>(2)</sup>

فهو يرى أنَّ أصل وضع الجملة العربية هو نمطها المكوِّن من ركنيها الأساسيين المسند والمسند إليه واللَّذين تقوم عليهما الجملة العربية ، ويتضمَّن كل منهما قائمة من الوظائف التَّركيبيَّة والدلاليَّة التي تزايله عن الآخر ، وتحدد موقعه داخل الجملة . ففي الجملة الاسميَّة يعدُّ المبتدأ مسندا إليه والخبر مسندا ، وفي الجملة الفعليَّة يحتلُّ الفعل موقع المسند والفاعل أو نائبه موقع المسند إليه،

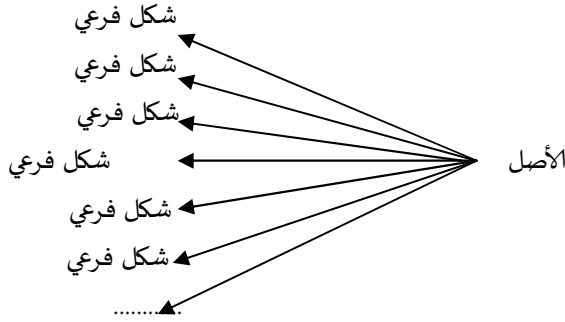
وإن كانت أشكال الجملة النّوأة تتنوّع بتنوّع تراكيبها وسياقات القول فيها ، فإنّها تتوفر على نمط رئيس يبيّن أدوار عناصرها في أداء الفائدة التّامة . فنصبح بذلك أمام شكلين تركيبيين هما :

1 - ج ف فعل - فاعل = قام محمد

2 - ج س مبتدأ - خبر = محمد قائم

ويعتبر هذان الشكلان أصلاً للجملة العربيّة ؛ لأنّهما يتكونان من الملفوظات الدُّنيا داخل التّراكيب العربيّة المختلفة ، وكلُّ استغناء عن أحد المكوّنات ، فإنّ ذلك قد يخلُّ بغرض التّأليف ، فإذا كان الأصل في مستويات أخرى لا يمكن التّلفظ به ، فإنّه في مستوى الجملة عبارة عن تركيب يجمع كل خصائص الجملة العربيّة .

هذا وتعتبر البنية الأصليّة للجملة هي البنية القانونيّة نحوياً ودلاليّاً ، ويتم العدول عنها إلى عدة أشكال فرعيّة وهي على التّحو التّالي :



لكن عملية العدول عن الأصل تخضع لثلاثة أصناف من القيود هي :

1 - قيود دلاليّة : وذلك لأنّ الغرض الرئيسي من الجملة هو إفادة معنى يحسن السُّكوت عليه ، لذلك يجب مراعاة الجانب المعنوي في هاتاه العمليّة ، فلا يتم الحذف إلا بوجود الدليل وذلك يكون بتقدير المحذوف ، ولا تقديم أو تأخير إلا إنّ أمن اللبس ، ولا فصل إلا بوضوح المعنى .

2 - قيود عامليّة : وفيها يتم محاولة صياغة تصوّر واضح لعلاقة العامل بالمعمول ، سواءً من حيث الرُّتبة أو الوصل ... إلخ .

3 - قيود تنظيميّة : يتدخل هذا الصّنف من القيود في تحديد نمط الجملة سواءً الاسمي أو الفعلي ، وتحديد سلميّة التّعيير داخل نظام الأصل و الفرع ، والشروط المقوليّة لتأليف الكلمات من حيث كل قسم من أقسام الكلمة بالآخر<sup>(3)</sup> .

وقد مكَّن هذا الأمر النُّحاة من وضع تصوُّر واضح للجملة من حيث شكلها ومن حيث دلالتها ، فلم يكن هدفهم البحث عن قاعدة المعنى ولكن هدفهم كان تنظيم المعطيات اللُّغويّة التَّركيبية داخل نسق معيَّن مبني على الوصف والتفسير .

ولذلك تأسست عملية التَّأصيل التَّركيبي على ثلاثة مبادئ محوريّة هي :

أ - مبدأ التَّقعيد اللُّغوي : إذ إنّ لكل جملة كيفما كان شكل تركيبها أو مقام التلفظ بها ، لا بدّ من دخولها في النَّسق العام لقواعد العربيّة ، لذا كان النُّحاة دائمي البحث عن الأصل القانوني لكل تركيب ، وفي هذا الأصل تتقاطع كل الخصائص النَّمطيّة و التَّأليفيّة للجملة العربيّة .

ب - مبدأ الفصاحة : ويقصد به خلو الكلام من التنافر وضعف التَّأليف ، إذ ينصب عمل النُّحاة على الانسجام التَّركيبي لهذا المبدأ في تأويل ما ورد شاذا عن القاعدة الموضوعية ، ووضع القيود على تراصف الكلمات وعلى أشكال تقديمها .

ج - مبدأ التَّلَازم : ويقصد به التَّرابط بين عناصر التَّركيب الواحد واقتضاء كل عنصر للآخر ، وهكذا جعل النُّحاة لكل فعل فاعلا ، فإن لم يظهر هذا الفاعل قدَّروه ضميرا مستترا ، وجعلوا للموصول صلة هي جملة مشتملة على ضمير يعود على الموصول ، وربطوا بين المضاف والمضاف إليه ، حتى جعلوهما متلازمين ، وجعلوا حرف الجر ومجروره مترابطين متلازمين ... (4)

واعتمادا على هذه المبادئ الثلاثة حدَّد النُّحاة أصول الجمل وفروعها ، والتي تربط بينها قواعد العدول عن الأصل .

كما يسجّل أنّ مصطلح الجملة قد التبس على " تَمَام حَسَان" إذ يطلقه على كلّ تركيب إسنادي لا يقع في حيز تركيب أكبر منه ويسمّيه " الجمل الأصليّة" ويطلقه على التَّركيب الإسنادي غير المتمتّع بالاستقلال الذي اصطلح على تسميته بـ " الجملة الفرعيّة" ، وذلك أنّ هذه التَّراكيب الإسنادية الثمانيّة (5) التي عدّها جملة فرعيّة ، ماهي في حقيقة الأمر إلاّ وحدات إسناديّة لافتقارها إلى الاستقلال الدَّلالي (محط الفائدة) ، لأنّها أشكال لغويّة متضمّنة في أشكال أخرى أكبر منها ، أي إنّ الإسناد فيها لم يكن مقصودا لذاته (6) .

فمن هنا كانت دراسته عبارة عن تحليل للعلاقات بين الكلمات داخل الجملة ، أو دراسة بين الأبواب النُّحويّة التي يسعى وراءها عالم النحو ، لذلك كان مفهوم النُّحو عنده هو دراسة الجمل التامّة من ناحية العلاقات الأفقيّة (syntagmatic Relation) في مقابل الصِّرف الذي يدرس العلاقات الرأسيّة (paradigmatic Relation) ، فمفهوم النُّحو عنده إذن عبارة عن تحليل لبنية الجملة ويقوم على تصنيف عناصرها تصنيفاً شكلياً وظيفياً بعيداً عن الفلسفة ؛ لأنّه يريد أن يجعل المعلومات اللُّغوية كلها (برجماتيّة) تنبني على الاستقراء بالحسّ لا بالحدس والتخمين (7) .

وهذه الفكرة نجدها عند " بلومفيلد" ، فهو يحلّل اللُّغة ويقسّمها إلى عدّة مستويات هي :

المستوى الفونيمي : ويحتوي هذا المستوى على الوحدات الصوِّتيّة .

المستوى المورفيمي : ويحتوي على وحدات معجميّة .

المستوى التركيبي: ويحتوي على تراكيب تتجاوز اللفظ أو الكلمة نحو: شبه الجملة ، والمركب الإضافي .

المستوى الدلالي : ويحتوي على الوحدات الدلالية .

وتنهض هذه الطريقة في التحليل بتفكيك بنية الجملة<sup>(8)</sup> .

لذلك درس " تَمَام حَسَّان " الجملة بالنظر إلى مستويات وأنظمة اللُغة التي تتمثّل في النِّظام ( الصَّوتي ، و الصَّرفي ، والنَّحوي ، و الظَّواهر السِّياقيّة ، و المعجم ، و الدِّلالة ) . وقد حاول أن يفسّر العلاقات بين هذه المستويات بالنظر إلى ثنائيّة المبنى والمعنى ، و من خلالها يستطيع الدَّارس أن يفهم نظام الجملة بالنظر إلى جميع هذه الأنظمة في أي واحد ، ولا يمكن النَّظر إلى نظام دون آخر ، وذلك لأنَّ هذه المستويات و هذه الأنظمة تقيم فيما بينها مجموعة من العلاقات تجعلها مترابطة فيما بينها .

ولاشكَّ أنّ " تَمَامًا " قد أفاد من " سوسير " في دراسة العلاقات بين الكلمات داخل الجمل على نحو غير مباشر ؛ وذلك لتأثره بمدرسة " لندن " التي تزعمها أستاذه " فيرث " ، وذلك عندما رأى أنّ اللُغة أصبحت نظاما قائما بنفسه ؛ أي يدرس لذاته وفي ذاته ، وكون اللُغة نظاما يقصد به أنّ البنية الأساسيّة في الجملة هي نفسها تصنع وحداتها وعلاقاتها ؛ أي إنّ النِّظام ليس أمراً تجميعيّاً ، لكنّه موجود بصفته كلاً لا يتجزأً ، وقد مثّل لهذه الفكرة بلعبة الشطرنج فأدواتها خارج اللعبة ليس سوى محتويات ساذجة لا قيمة لها<sup>(9)</sup> .

وقد اعتمد " تَمَام حَسَّان " على المنهج الوصفي في معالجته العلاقات الموجودة بين الكلمات في الجملة العربيّة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها ، فيرى أنّ في الجملة عدداً من القرائن تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسّامع ، وبتضافر هذه القرائن يفهم المعنى المقصود بين المتكلم والسّامع

وعلى الرغم من أنّ " تَمَام حَسَّان " صرّح بأنّه سيعتمد المنهج الوصفي ، وأنّه سيتناول النَّحو تناولاً وصفيّاً بعيداً عن التعليل والتقدير ، فإنّ هذا المنهج لم يكن وصفيّاً خالصاً ؛ لأنّه تأثّر بنظريّة " فيرث " حين جعل منهجه وصفيّاً وظيفيّاً<sup>(10)</sup> . فقد تأثّر بسياق الحال (Context Situation) لدى " فيرث " وقد أطلق عليه (المقام) وجعل السِّياق اللُّغوي موازياً له ، وأطلق عليه (المقال)<sup>(11)</sup> .

كما أخذ " تَمَام حَسَّان " بفكرة المستويات " Levels " أو النِّظام " System " التي استقرّ عليها المفهوم البنيويّ الوصفي في دراسة اللُغة<sup>(12)</sup> .

وقد أقام تحليله للمستوى النَّحوي للجملة على فكرة " التعليل " التي استقاها من الجرجاني (ت474هـ) أو العلاقات السِّياقيّة (Syntagmatic Relation) يقول: «وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق ، فلم يكن النَّظم ولا البناء ولا الترتيب ، وإمّا كان " التعليل " ، وقصد

به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النَّحوية بواسطة ما يسعَى بالقرائن اللَّفْظِيَّة والمعنويَّة والحاليَّة»<sup>(13)</sup>.

وَمُلَخَّص هذه الفكرة أنَّ المعنى النَّحوي لا يتبيَّن بقرينة واحدة مهما كان خطرهما ، وإنَّما تتعاون القرائن المختلفة وتتضافر على بيان المعنى في الجملة العربيَّة<sup>(14)</sup> . موجَّهًا إلى ذلك قول الجرجاني : «يأخذ بعضها بحجز بعض»<sup>(15)</sup> وقوله أيضا : «هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا ، وخطأه إن كان خطأً إلى "النَّظْم" ، ويدخل تحت هذا الاسم إلّا وهو معنى من معاني النَّحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه أو عومل بخلاف ، هذه المعاملة فأزِيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلامًا وصف بصحَّة نظمٍ أو فساده أو وُصف بصحَّة نظم أو فساده ، أو وصف بمزبئة وفضل فيه ، إلّا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزبة وذلك الفضل ، إلى معاني وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه»<sup>(16)</sup>.

ونظام القرائن الذي طرحه "تَمَام حَسَّان" جاء بوصفه بديلا عن نظرية العامل ، وتفسيرا جديدا للعلاقات النَّحوية في الجملة العربية ، ويتكوَّن هذا النَّظام من نوعين أساسيين من القرائن هي :

أولاً: القرائن المعنويَّة : وهي معاني النَّحو أو العلاقات السياقيَّة ، وتضمُّ : الإِسناد ، والتَّخصيص ، والنَّسبة ، والتَّبعيَّة ، والمخالفة .

1 . قرينة الإِسناد : ويقصد بها العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه وهما الرُّكنان الأساسيان في تأليف الجملة العربية وأدرج ضمنها قرينة الإِسناد الحاصلة بين طرفي الجملة الاسمية و الفعلية ، وما سمَّاه الجملة الوصفية<sup>(17)</sup> .

ومن أمثلة هذه القرينة عندنا أنَّ النَّحاة فرَّقوا بين نوعين من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، إذ جعلوا طائفة منها تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وطائفة أخرى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر ، وذلك لمراعاة معنى الإِسناد الأصلي ، مع تغيُّر التَّركيب الذي ورد فيه ، وذلك نحو قولنا : "ظننْتُ الملعَبَ كبيرًا" ، فالمفعولان هنا كانا جملة اسميةً ولذلك بقيت بقيَّة من معنى الإِسناد فيها ، وهما بذلك قابلان للرجوع إلى أصلهما ؛ أي العودة إلى نمط الجملة الاسمية : "الملعَبُ كبيرٌ" ، في حين أنَّ قولنا : "أعطيت اليتيمَ لعبةً" فلا نلمح فيه علاقة إِسناد بين المفعولين ؛ لأنَّهما لم يكونا أصلا جملة اسميةً ، فلا يقال : "اليتيمُ لعبةٌ" ، إذ لا يجوز إِسناد اللُّعبة إلى اليتيم<sup>(18)</sup> .

من هنا يظهر أنَّ علاقة الإِسناد علاقة مهمَّة في الجملة العربية وهي محور كل العلاقات التَّركيبية ، فالعلاقة بين طرفي الإِسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى وساطة فيكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين المسند والمسند إليه دون التصريح بهذه العلاقة كتابة أو نطقا .

2 - قرنية التخصيص: وهي علاقة سياقية كبرى، بها تتحد مجموعة من الأبواب النحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص)<sup>(19)</sup>، وأمثلة هذه القرينة متعددة منها التعدية والغائية والظرفية والإخراج والتفسير<sup>(20)</sup>، ففي التعدية يلاحظ أنّ المفعول به قيد في الإسناد حال دون فهم الإسناد على إطلاقه، نحو قولنا: "ضرب محمدٌ عليًا" فإيقاع الضرب على "علي" تخصيص لعلاقة الإسناد.

وفي الغائية يقدم المفعول لأجله مثلاً على التخصيص، إذ يقيد الإسناد بسبب، نحو: "أتيتُ رغبةً في لقاءك"، أو "كي ألقاك... إلخ، فقد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب خاص وهو قيد الغائية، ولذلك عدّ المفعول لأجله واحداً من قيود الإسناد<sup>(21)</sup>، أما التفسير فهو أيضاً قرينة معنوية دالة على التمييز، ولا تكون هذه إلا عند الحاجة إلى إيضاح المهم في الإسناد نحو: "طاب محمد نفساً"، أو في التعدية نحو: "زرعت الأرض قمحاً"، أو في الاسم المفرد الدال على مقدار مهم نحو: "اشترت لترين حليباً"<sup>(22)</sup>. أمّا علاقة الإخراج فهي قرينة دالة على المستثنى لأنه أخرج منه نحو قولنا: "فاز المتسابقون إلا واحداً"، فإسناد الفوز هنا إلى المتسابقين استثنى منه واحد، للدلالة على إخراجهم منهم، ففي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له.

3 - قرينة النسبة: وهي قرينة كبرى كالتخصيص غير أنّ النسبة غير التخصيص، لأنّ التخصيص "تقييد" في حين أنّ النسبة "إلحاق"، وتدخل تحتها قرائن فرعية والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد، وما وقع في نطاقها أيضاً، وقد شمل "تمام حسان" بقرينة النسبة المجرورات، يقول: «المعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة، وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي ما نسميه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة»<sup>(23)</sup>. وقد جعل القرائن الداخلة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية.

وقد استخدم النحاة القدامى حروف الجرّ على أنّها أدوات تعليق ومن عباراتهم المشهورة قولهم "الجار والمجرور متعلق"، فكلما متعلق تفيد أنّ النحاة كانوا حريصين أشدّ الحرص على شرح ما تفيد معاني الجر من تعليق على أنّه ينبغي أن يُعرف أنّ التعلق بين الجار والمجرور وما تعلق به إنّما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن، فإذا قلنا: "جلس زيد على الكرسي" فإنّ الكرسي متعلق بالجلوس؛ أي بالحدث بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالماضي أي الزمن. ونحو: "أصحو في وقت طلوع الشمس" فوقت طلوع الشمس متعلق بالصحو، على أنّ هناك نسبة للحدث إلى ظرفه، وهذه النسبة "إلحاق" لا "تقييد".

ويظهر الفرق بين هذين المعنيين أي "الإلحاق" و"التقييد" حين نقارن بين المثال السابق صحوت إذ تطلع الشمس وهو من أمثلة التخصيص عن طريق الظرفية من جهة، ومثالنا اللاحق "أصحو في وقت طلوع الشمس" الذي جعلناه في أمثلة النسبة من جهة، ومن جهة أخرى فالمعنى في

الأوّل هو تقييد للإسناد زمنًا فالصحو كان وقت طلوع الشمس نصًّا لا غير، على حين أنّ المعنى في الثاني هو نسبة الصحو إلى وقت طلوع الشمس، لا غيره<sup>(24)</sup>.

صفوة القول إنّ الصحو في المثال الأوّل متوقف على زمن طلوع الشمس، فهو مقيد به، أمّا في المثال الثّاني فالصحو منسوب إليه غير متوقف عليه. لذلك لا يجوز أن يكون المثال على نحو آخر كقولنا "أصحو في وقت الظُّهر".

4 - قرينة التَّبعية: وهي أيضا قرينة معنويّة، وضمّنها نجد أربع قرائن هي النّعت والعطف والتّوكيد والإبدال، وهذه القرائن تتضافر معها قرائن لفظيّة أخرى أشهرها قرينة المطابقة<sup>(25)</sup>.

وميدان المطابقة هو الصّيغ الصرفيّة والضمّائر، ولا مطابقة في الأدوات ولا في الطُّروف، فتكون المطابقة في الحركات الإعرابيّة والشّخص والعدد والنّوع والتّعيين، وقد تزال المطابقة في الحركة الإعرابيّة والشّخص والعدد والنّوع والتّعيين. وقد تزال المطابقة في بعض التّراكيب ويبقى المعنى قائما اعتمادا على قرائن أخرى.

5 - قرينة المخالفة: ويقصد بها أنّ جزءًا من أجزاء التّركيب يخالف أحكام الإسناد الجاري، ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أنّ "تَمَام حَسَّان" لا يحسُّ بالارتياح في تفسير النّحة لباب الاختصاص إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل محذوف تقديره "أخصُّ" أو "أعني"، إلا أنّ "تَمَام حَسَّان" يبتعد عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضّمائر إلى الأفعال، وهو يرى أنّ القيمة الخلافية المراعاة في النصب هذا الاسم المنصوب هنا<sup>(26)</sup>.

ولتوضيح ذلك ننظر في الجملة التّالية: "نحنُ العربُ نُكرِم الضيفَ". فالعربُ هنا جزء يخالف مقتضى الإسناد الذي يتطلب خبرًا، ولذلك لا يمكن أن تعرب كلمة "العرب" خبرًا، لأنّ المراد معنى يخالف ما ذكر وهو "أخصُّ" أو "أعني"، في حين أنّ المتكلّم إذا قال: "نحنُ العربُ نُكرِم الضيفَ" لا يعني شيئًا ممّا سبق من التّخصيص، إنّما يريد مجرد الإخبار، فيجري الإسناد مطلقا دون تقييد أو مخالفة.

ثانيا: القرائن اللفظيّة: وهي التي تبين عن وظيفة كل عنصر بواسطة أشكال لفظيّة محددة، ويحصرها "تَمَام حَسَّان" في:

1 - العلامة الإعرابيّة: وتعدُّ أهم القرائن على الإطلاق حيث يستعاض بها عن الرّتبة، لأنّها تنتج حريّة تركيبية ملحوظة، بل إنّه لا يُلجأ إلى الرّتبة كمحدد وظيفي إلا عند غياب الإعراب، يقول "تَمَام حَسَّان": «بل هي قرينة يستعصي التّمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريًا أو محلّيًا أو بالحذف لأنّ العلامة الإعرابيّة في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب»<sup>(27)</sup>.



وينتهي "تمام حسان" إلى القول: «إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى»<sup>(28)</sup>. وذلك لأنها لا تقدّم المعنى النحوي المنوط بها ما لم تشترك وسائل القرائن المعنوية و اللفظية الأخرى في تفسير التركيب الإسنادي بكلّ جوانبه .

2 - الرتبة: وهي إحدى القرائن اللفظية التي تساهم في توضيح المعنى النحوي داخل الجملة ، وهناك نوعان من الرتب في نظر النحاة هما :

أ - الرتبة المحفوظة : وهي التي تجمد على شكل تركيب ثابت ، إذ إن أي تغيير فيها يخرق التركيب ، ويؤدّي إلى وظائف نحوية أخرى ، وقد بيّن ابن جنيّ (ت392هـ) بعض هذه الرتب بقوله : «ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا المبدل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه ، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلاّ في الواو وحدها وعلى قلته»<sup>(29)</sup>. ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء ممّا أتصل به . ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما<sup>(30)</sup>. كما يمكن الاستدلال على هذا الصنف بالرتبة بين الفعل والفاعل ، لأنّ تقديم الفاعل على فعله يؤدي إلى تغيير في الطبيعة الشكلية للجملة ، وقد عبّر ابن السراج (ت316هـ) عن ذلك بقوله : «واعلم أنّ الفاعل لايجوز أن يقدّم على الفعل إلاّ على شرط الابتداء خاصة ، وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسمّ من فعل بهم»<sup>(31)</sup>.

ب - الرتبة غير المحفوظة : وهي التي يأخذ فيها التركيب هيئات مختلفة ، ولا يبقى جامدا على شكل واحد ، إذ يتغيّر موقع الكلمة داخل الجملة تقدّمًا وتأخرا ، مع محافظتها على نفس الوظيفة النحوية . فإذا قلنا : "ضرب زيد عمرا" ، نجده خاضعا للتركيب الأصلي للجملة الفعلية ، وقد تمّ العدول عنه بقولنا : "ضرب عمرا زيد" ، إلى الهيئة الفرعية بواسطة تبادل المواقع ، حيث يمكن نقل المفعول إلى الوسط أو الصدارة وذلك لوضوح المعنى ، ولهذا النمط من الترتيب نماذج كثيرة منها : رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفعل مع مفعوله ... إلخ وتعرض تراكيب هذه الأشكال إلى تقدّم أو تأخر أحد العناصر دون أن يخلّ ذلك بنظامها الوظيفي الأصلي . وقد كان حديث البلاغيين منحصرًا في هاته الرتب غير المحفوظة .

3 - مبنى الصيغة: وهي قرينة لفظية يقدّمها علم الصرف أو النحو ، وأمثلة هذه القرينة كثيرة ، فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل ، ونحو ذلك يُطلب فيها أن تكون أسماء لا أفعال ، ولذلك لا يتوقع أن يأتي الفاعل غير اسم ، كأن يأتي فعلاً ، نحو: (جاء أتي) وإن حدث مثل ذلك لجأنا إلى التأويل عن طريق إعراب الحكاية ، نحو: (جاء تأبّط شراً) أي جاء المسعى بجملة "تأبّط شراً".

4 . المطابقة: وهي أساس من أسس صحّة التركيب وفهمه من الجانب النحوي ، ذلك لأنّ لها دخلا كبيرا في فهم كثير من الأبواب النحوية والمطابقة مسرحها هو الصيغ الصرفية والضمائر ، وتكون بـ:

1. العلامة الإعرابية .

2. الشَّخص (التكلم والخطاب والغيبة).

3. العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

4. النَّوع (التذكير والتأنيث).

5. التَّعْيِين (التَّعْرِيف والتَّنْكِير)<sup>(32)</sup>.

ويظهر المثال التالي حقيقة المطابقة وكونها قرينة لفظية تدلُّ على المعنى المراد من التَّركيب فإذا قلنا: "الرِّجال الصابرون يقْدرون"، كان التَّركيب تامَّ المطابقة صحيحها، أمَّا إذا أنقصنا شيئاً مما يلي صار التَّركيب مختلاً:

أ. فإذا أزلنا المطابقة في الإعراب يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: "الرِّجالُ الصابرين يقْدرون".

ب. وإذا أزلنا المطابقة في الشَّخص (التكلم والخطاب والغيبة) يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: "الرِّجالُ الصابرون تُقْدرون" (أي أنتم بدلاً من هم).

ج. وإذا أزلنا المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: "الرِّجالُ الصابران يُقْدَر" (الصابران، مثنى والرجال جمع، ويقدر مسند إلى مفرد ومرجع الضمير جمع)، فالإزالة هنا شملت موضعين من التَّركيب.

د. وإذا أزلنا المطابقة في النَّوع (التذكير والتأنيث) يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: "الرِّجالُ الصابرات يقْدرون".

هـ. وإذا أزلنا المطابقة في التَّعْيِين (التَّعْرِيف والتَّنْكِير) يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: "الرِّجالُ صابرون يقْدرون".

و. وإذا أزلنا المطابقة في جميع ما تقدّم يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: "الرِّجالُ صَابِرِيْنُ أَقْدَر"<sup>(33)</sup>.

صفوة القول و محصول الحديث: إنَّ زوال المطابقة من جهة واحدة أو من جهات عدَّة يقضي على العلاقة الموجودة بين الكلمات والأبواب، ويقضي على الفائدة من التعبير. وفي المقابل فإنَّ وجود هذه المطابقة يساعد على إدراك العلاقات المختلفة التي تربط بين المتطابقين، ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظية يتحدَّد بها المعنى النحوي.

5 - الرِّبْط: وهو أيضاً قرينة لفظية تدلُّ على اتِّصال أحد المترابطين بالآخر. وللرِّبْط دور مهم في إبراز المطابقة بين أجزاء الكلام، وتوضيح معنى الإسناد. ويتمُّ الرِّبْط بين الصِّلة والموصول وبين المبتدأ والخبر وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه ونحو ذلك<sup>(34)</sup>. كما يتم الرِّبْط بالضمير العائد الذي يشمل ضمائر الأشخاص (أنا وأنت وفروعها) نحو قوله جلَّ من قائل: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ سورة يوسف، الآية: 7. كما يكون الرِّبْط بالحرف كالفاء الرِّابطة لجواب الشرط واللام الواقعة في جواب القسم، وألف التعريف النائية عن الضمير.

فالرَّبْط إذا يقوم بحفظ المراتب من النَّاحية النَّحْوِيَّة ، وعليه فإنَّ قرينة واحدة لا تكفي وحدها لتحديد الباب النَّحوي .

6. التَّضَام: ويقصد به أن يستلزم أحد العنصرين النَّحويين عنصراً آخرًا ويتمُّ التَّضَام على وجهين: أولهما: يتمُّ بالطُّرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف طريقه منها عن الأخرى تقديمًا وتأخيرًا وفصلاً ووصلاً وهو ما يسميه بالتوارد<sup>(35)</sup> .

وثانئهما: يتمُّ بأن يستلزم أحد العنصرين في التَّحليل النَّحوي العنصر الآخر فيما يسمَّى التَّلَازِم<sup>(36)</sup> ، أو في تنافيه معه فلا يلتقي به فيما يسمَّى التَّنَافِي<sup>(37)</sup> ، وبهذا يمكن تخرج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو الجمل الفرعية<sup>(38)</sup> .

وقرينة التَّضَام ذات أثر في انسجام العناصر النَّحْوِيَّة لأتَّها تحدد وظائفها وما تشير إليه من معاني في السِّياق النَّحوي ، وأمثلة ذلك أنَّ الاسم الموصول وصلته يمثلان عنصرين لا يقوى أحدهما على الاستغناء عن الآخر أو الحلول محلَّه ، فإذا قلنا: " جاء الذي أحبه " انصرف معنى الصلة إلى الذي يليه دونما تطرق إلى احتمال كونها خبراً أو صفة أو حالاً ... إلخ ، لأتَّها جزء متمم للموصول لا يغني عنه ، كما أنَّ الموصول مفتقر لهذا الجزء ، أي الصلة افتقاراً واضحاً<sup>(39)</sup> .

وأهم ما نلاحظه أنَّ هذه القرينة قد أدت بـ " تَمَام حَسَّان " إلى قبول التَّقدير، يقول: « ولا شك أنَّ التَّضَام مبرَّر قبول التَّقدير سواء عند الاستتار أو عند الحذف »<sup>(40)</sup> ، بينما كان التَّخلص من التَّقدير أحد مراميهِ الرئيسيَّة شأنه في ذلك شأن عامة الدَّارسين المحدثين.

7. الأداة: تعتبر هذه القرينة من القرائن المهمة في الاستعمال اللُّغوي العربي ، والأدوات في مجموعها من المبنيات لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ويخرج من هذا الإطار بعض الأدوات كالنواسخ الفعلية "كان وأخواتها وظن وكاد" وذلك لانتهاء العلامة من هذه الأدوات فأصبحت كلُّها ذات رتبة أغنتها عن الحاجة للعلامات الإعرابية<sup>(41)</sup> .

ومن الأمثلة التي يسوقها " تَمَام حَسَّان " للتعليل بقرينة الأداة ما يمكن أن يستفاد مثلاً من " واو المعية " من التَّفريق بين المفعول به الذي تدلُّ عليه أساساً قرينة التَّعدية وبين المفعول معه وهو تدلُّ عليه أساساً قرينتان إحداهما المعية والأخرى الواو. ويظهر هذا الفرق في الجملتين التَّاليتين:

فهمت الشرح ← في مقابل فهمت والشرح .  
وكذلك :

غنيتُ زيداً أغنيةً ← في مقابل غنيتُ زيداً أغنيةً .

فلا الفتحة وحدها أغنت فتيلاً في تمييز المعنيين ولا هي والرَّتبة معا لاتحادهما في البابين، وإنَّما يكون التَّفريق بينهما بأمرين:

أ. القيمة الخلافيَّة النَّاتجة من مقابلة التَّعدية بالمعية.

ب. القيمة الخلافيَّة النَّاتجة من مقابلة وجود الواو وعدمه<sup>(42)</sup> .

وعليه فقرينة الأداة تعين على تحديد وإدراك الباب النحوي ولا يغيب عنّا مدى ما تؤدّيه الأداة من تحديد المعاني النحوية العامة كالشّروط والاستفهام ، وهي أكثر أن يتسع لها المجال لتذكر هنا في هذا العرض .

8- النّغمة : تعتبر من قرائن التّعليق اللفظيّة، والتّنغيم هو الإطار الصّوتي الذي تقال فيه الجملة، وهي تقوم بوظيفة التّقييم في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدّلالي «فالتّنغيم مثلاً عامل مهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة، من إثباتيّة واستفهاميّة وتعجبيّة ... إلخ، إذ تصاغ كل واحدة منها وفقاً للون موسيقي معيّن بالرغم مما تحويه الجملة من أدوات صرفيّة من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها كأدوات الاستفهام، وصيغتي التعجب، وفي كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة، كما يحدث ذلك مثلاً حين تخلو الجمل الاستفهاميّة من أدوات الاستفهام، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة الاستفهام ، ولكنّها بحسب تعبيرهم خرجت عن أصلها»<sup>(43)</sup>.

ولتوضيح ذلك نضرب الأمثلة التّالية :

يقول يحي الغزال :

سَأَلْتُ فِي النَّوْمِ أَبِي أَدَمًا      فَقُلْتُ وَالْقَلْبُ بِهِ وَامِقُ  
ابنك بالله أبو حازم ؟      صَلَّى عَلَيْكَ الْمَلِكُ وَالخَالِقُ<sup>(44)</sup>.

فجملة (ابنك بالله) استفهامية وأداة استفهامها غير موجودة وقامت قرينة النغمة بدور تحديد الاستفهام.

ويقول الشاعر:

ثم قالوا: تُجْمُهُ؟ قُلْتُ بِهِرًا      عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالْتُرَابِ

ومنه أيضاً قول الشاعر:

أَلْقَى عَصَاهُ وَأَرْخَى مِنْ عَمَامَتِهِ      وَقَالَ: ضَيْفٌ، فَقُلْتُ: الشَّيْبُ؟ قَالَ: أَجَلٌ

ومنه قول الأخطل :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ      غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّيَابِ حَيَالاً<sup>(45)</sup>.

وتكون النّغمة دالّة على كثير من المعاني النّحوية في الجمل ، ولا سيما حين يكون الأمر متصلاً بالجملة التّأثيريّة (Exclamatory) المختصرة نحو: (يا سلام!) ، أو (الله!) ، أو (لا!...)، أو ما يتصل باللّغة الانفعاليّة عامّة (affective language)، فالنّغمة التي تنطق بها هذه الجمل وما يماثلها هي التي تحدد إذا كان الكلام دالاً على التّعجب أو السخريّة أو غير ذلك ، كما تبين في مثل هذه الجمل وغيرها ما إذا كان الكلام خبراً أو إنشَاءً<sup>(46)</sup>. هذا وتحقق النغمة بوسائل صوتيّة متعددة، كالنّبر والوقف والمد والوصل والفصل ونحوها<sup>(47)</sup>.

وقد شاب هذا التَّمُودج على أهميته بعض المآخذ ، منها أَنَّ "تَمَام حَسَّان" أسرف في الاهتمام بالمعنى وذلك لموقفه ضدَّ الشَّكْلانِيَّة ، كما أَنَّ ذلك جاء على حساب دراسة الجملة ؛ فقد انتجى منجى وظائفًا أهمل فيه الوجه الشَّكْلِي من التَّرْكيب النَّحْوِي ؛ فنتج عن ذلك أَنَّ خلت كتاباته من كل إشارة إلى مفهوم البساطة والتَّرْكيب في الجملة ، عدا أَنَّ ذلك التَّرْكيب عنده انحصر في الجملة الخبريَّة والإنشائيَّة وما تفرع عنهما ، وهو قليل في دراسة التَّرَاكيب<sup>(48)</sup> .

من خلال ما سبق يتبيَّن ما يلي :

1 - الجملة في منظور "تَمَام حَسَّان" - حسب ما يفهم من مبحث القرائن - عبارة عن نسق من الكلمات تؤدِّي معنى تامًّا يحسن السُّكوت عليه ، يفهم هذا المعنى بواسطة عدَّة قرائن معنويَّة ولفظيَّة.

2- ربط "تَمَام حَسَّان" مفهوم الجملة بفكرة الإسناد ، ولكنَّه عد هذه الفكرة - وهي طبعاً قرينة معنويَّة - غير كافيةٍ وحدها لإقامة صرح العلائق بين أجزاء التَّرْكيب العربي ، كما أبان عن أَنَّ هذه العلاقات محكومة بما يسعَى عنده "تضافر القرائن" ، وهي فكرة مرَّدها إلى أَنه لا يمكن لقرينة واحدة أن تدلَّ على معنى بعينه .

3 - كما يلاحظ أَنَّ "تَمَام حَسَّان" قد جعل فكرة القرائن المهم له في تفسير كثير من الظواهر النَّحْوِيَّة ، كالإعراب والعامل والجملة العربيَّة ، بل إنَّه يقيم تفسيره للنِّظام اللُّغوي كله على أساس هذه الفكرة .

4- إنَّ ما ذكره "تَمَام حَسَّان" عن الجملة جاء متفرقا ، ولم يعن بجمعها في نظام كامل ، فقد جاءت دراساته حول الجملة تكاد تكون خالية عن تركيب الجملة وبنيتها ، وذلك لموقفه ضدَّ الشَّكْلانِيَّة ، ولميله الشَّديد إلى دراسة المعنى .

### الهوامش:

(1) - تَمَام حَسَّان ، اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدَّار البيضاء ، المغرب ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص16 .

(2) - تَمَام حَسَّان ، البيان في روائع القرآن ، دراسة لغويَّة وأسلوبية للنص القرآني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1413 هـ / 1993 م ، ص56 .

(3) . ينظر: تَمَام حَسَّان ، الأصول ، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، القاهرة ، (د. ط) ، 1420 هـ / 2000 م ، ص 146 .

(4) . ينظر: تَمَام حَسَّان ، اجتهادات لغوية ، عالم الكتب ، القاهرة . ط1 ، 2007 م. ص61 .62 .

(5) .. تشمل الجملة الفرعيَّة بدورها على جملة الخبر ، وجملة النعت ، وجملة الحال ، وجملة مقول القول ، وجملة المضافة إلى الظرف ، وجملة الصلَّة ، وجملة المعطوفة على واحدة ممَّا ذكر ، وجملة الشَّرط .

(6) . ينظر: رابح بومعزة ، الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم ، دارو مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، (د.ط) ، 2008م ، ص32 .

- (7). ينظر: تَمَام حَسَّان ، مناهج البحث في اللُّغة ، دار الثقافة ، الدَّار البيضاء ، (د.ط) ، 1986م ، ص 228 - 229 .
- (8). ينظر: حلبي خليل، العربية و علم اللُّغة البنيوي ، دراسات في الفكر العربي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، (د. ط) ، 1995م ، ص 204.
- (9). ينظر: فرديان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة ، تعريب: صالح القرمادي ، ومحمد الشاوش ، ومحمد عجينة، الدَّار العربيّة للكتاب ، تونس ، (د.ط) ، 1995م ، ص 129-132.
- (10). ينظر: جعفر دك الباب ، مدخل إلى اللِّسانيات العامّة ، المنهج الوصفي الوظيفي ، مجلة الموقف الأدبي ، إتحاد الكتاب العرب ، العددان 135 . 136 ، 1982م ، ص 42 - 46.
- (11). ينظر: تَمَام حَسَّان ، اللُّغة العربية معناها ومبناها ، ص 372.
- (12). حلبي خليل، العربية و علم اللُّغة البنيوي، ص 227.
- (13). تَمَام حَسَّان ، اللُّغة العربية معناها ومبناها ، ص 188.
- (14). ينظر: تَمَام حَسَّان ، إعادة و صف اللغة العربية ألسنيًّا، أشغال ندوة اللِّسانيات و اللُّغة العربيّة ، تونس ، ع 13 ، ديسمبر 1978 م ، سلسلة اللِّسانيات (4) ، ص 164 . 165 .
- (15). خليل أحمد عمارة ، في التَّحليل اللُّغوي ، منهج وصفي تحليلي ، تقديم: الدكتور سلمان حسن العاني ، مكتبة المنار، الزرقاء ، الأردن ، ط 1 ، 1407 هـ / 1987 م ، ص 83.
- (16). الجرجاني (عبد القاهر) ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط 3 ، 1992م ، ص 82 - 83 .
- (17). يذهب " تَمَام حَسَّان " إلى أن الجملة الوصفيّة قد تكون أصليّة نحو: أقائم المؤمنون للصلاة ؟ وتكون فرعيّة نحو: رأيت إمامًا قائمًا تابعوه للصلاة .
- (18). ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللِّسانيات ، دار الفكر، دمشق ، ط 3 ، 1429 هـ / 2008م ، ص 284.
- (19). برّر اختياره لهذه التسمية بما لاحظته من أنّ كل ما يتفرّع عنها من القرائن قيود لا علاقة إسناد لمزيد من التفصيل ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 194 وما بعدها .
- (20). وهناك قرائن أخرى هي :
- قرينة المعية : وهي التي تخصص المفعول معه ، والمضارع بعد واو المعية .
- قرينة الظرفيّة : وهي التي تخصص المفعول فيه .
- قرينة التحديد و التّوكيد : وهي التي تخصص المفعول المطلق.
- قرينة الملابس : وهي التي تخصص الحال .
- قرينة المخالفة : وهي التي تخصص الاختصاص وبعض المعاني الأخرى .
- (21). ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللِّسانيات ، ص 285.
- (22). ينظر: تَمَام حَسَّان ، اللُّغة العربية معناها ومبناها ، ص 199.
- (23). المرجع نفسه ، ص 201.
- (24). ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللِّسانيات ، ص 286.
- (25). ينظر: تَمَام حَسَّان ، اللُّغة العربية معناها ومبناها ، ص 204.
- (26). ينظر: المرجع نفسه ، ص 200.
- (27). المرجع نفسه ، ص 205.

- (28). المرجع نفسه ، ص 207.
- (29). ابن جني (أبو الفتح عثمان ) ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصريّة ، (د.ط) ، (د.ت) ، ج 2 ، ص 385.
- (30). المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 387.
- (31). ابن السّراج ( أبو بكر محمد بن محمد بن سهل البغدادي ) ، الأصول في النّحو ، تحقيق : عبد الحسّن الفتلي ، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع ، ، بيروت ، ط 3 ، 1417 هـ / 1996 م ، ج 1 ، ص 174.
- (32). ينظر: تَمَام حَسَان ، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص 212.
- (33). ينظر: أحمد محمد قدور ، مبادئ اللّسانيات ، ص 289 - 290 .
- (34). ينظر: تَمَام حَسَان ، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص 213.
- (35). يقصد بالتّوارد دخول الكلمة في التّركيب محكومة بقيود معيّنة يحكمها الاستعمال ، ومعنى هذا أنّ الكلمة الأولى تنتقي ما يلائمها ويطابقها من الكلمات .
- (36). يقصد بالتّلازم العلاقة الثّابتة على نسق معيّن بين المركبات كالعلاقة بين الصّلة والموصول والتّعت والمنعوت ، وهكذا .
- (37). ويقصد بالتّنافي أن ترفض كلمة ما التّضام مع كلمة أخرى ، حيث يرتبط هذا التّنافي بفكرة جوهرية تسمّى السّبك ؛ أي حسن توالي عناصر الجملة نحو قولنا : " إنّ حرف الجرّ لا يدخل على الفعل " .
- (38). ينظر: تَمَام حَسَان ، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص 216 وما بعدها.
- (39). ينظر: أحمد محمد قدور ، مبادئ اللّسانيات ، ص 291 .
- (40). تَمَام حَسَان ، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص 224 .
- (41). المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
- (42). المرجع نفسه ، ص 225 .
- (43). كمال بشر ، دراسات في اللّغة ، دار المعارف ، مصر ، ط 1 ، 1986 م ، ص 24 - 25 .
- (44). أحمد هيكل ، الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة ، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ط) ، 1985 م ، ص 164 .
- (45). ديوان الأخطل ، شرحه وصنف قوافيه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1414 هـ / 1664 م ، ص 245 .
- (46). ينظر: أحمد محمد قدور ، مبادئ اللّسانيات ، ص 294 .
- (47). المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
- (48). ينظر: محمد صلاح الدّين الشريف ، النّظام اللّغوي بين الشّكل والمعنى من خلال كتاب تَمَام حَسَان " اللّغة العربيّة معناها ومبناها " ، حوليات الجامعة التّونسيّة ، تونس ، 1979 م ، ع 17 ، ص 214 - 215 .